السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا: أدواتها وغاياتها

مأمون كيوان *

تعد أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا. وتبلغ مساحتها ٣٠٫٢ مليون كيلومتر مربع وتتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة، ويتجاوز عدد سكان أفريقيا بما فيها الدول العربية الافريقية مليار نسمة وتحديداً ١٫٠٠١٫٣٢٠٫٢٨١ (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)، يعيشون في ٦١ إقليما، وتبلغ نسبتهم حوالي ١٤٫٨ من سكان العالم[١].

ويمكن تصنيف الدول الأفريقية جغرافياً على الشكل التالي:

دول شرق أفريقيا: إثيوبيا وأريتريا وأوغندا وبوروندي و تنزانيا ورواندا وزامبيا وزيمبابوي وسيشيل وكينيا و مالاوي ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق، دول أواسط أفريقيا: جمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا وتشاد وجمهورية لاوتسوما الديمقراطية وبرنسيب والغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. دول غرب أفريقيا: بنين وبوركينافاسو وتوغو والرأس الأخضر وساحل العاج والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينينا وغينيابيساو وليبريا ومالي والنيجر ونيجيريا.

دول أفريقيا الجنوبية هي : بوتسوانا وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وليستو وناميبيا.

منذ إنشاء الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٨ مرت علاقاته مع دول العالم وخصوصاً الدول المجاورة للوطن العربي بمراحل من المد والجزر أو القطيعة والانفتاح وذلك على خلفية المرحلة التي يمر بها الصراع العربي ـ الصهيوني، سواء أكانت مرحلة صراع مسلح ـ حرب أو سلم ـ هدنة.

وقد احتلت القارة الأفريقية موقعاً متقدماً في سلم أولويات السياسة الخارجية للكيان الصهيوني، ويعود الاهتمام بهذه القارة إلى ما قبل قيام الكيان الصهيوني حيث كانت الحركة الصهيونية في بداياتها تحاول البحث عن مشروع كيان استيطاني في أي مكان، لذا ناقشت الحركة الصهيونية مشروع إقامة كيان استيطاني يهودي في أوغندا، وهذه التسمية خاطئة، إذ إن موقع المشروع الاستيطاني كان بالتحديد وللدقة هو هضبة غوس

(*) **كاتب فلسطيني.**

(١) موسوعة ويكيبيديا
http:ar.wikipedia.org

نغيشو Guus Ngishu الواقعة ضمن المرتفعات الغربية (البيضاء) لكينيا، والممتدة من الساحل الجنوبي لبحيرة رودلف حتى حدود تنزانيا الحالية وتبلغ مساحتها حوالي ٩,٦ آلاف كيلو متر مربع، ناهيك بمشروع آخر في أنغولا[٢].

يهود أفريقيا

توجد أقليات يهودية في بعض الدول الأفريقية، ووفق آخر المعطيات اليهودية ينتشر يهود القارة الأفريقية، وفق ما يوضحه الجدول الآتي[٣]:

البلد	اليهود	نسبة اليهود قياساً لعدد السكان (في المئة)	بالنسبة ليهود العالم (في المئة)
مصر	١٠٠	٠٥.	٠٥.
اثيوبيا	١٠٠	٠٥.	٠٥.
المغرب	٣,٠٠٠	٠١.	٠٥.
تونس	١,١٠٠	٠,٠١١	٠٥.
بتسوانا	١٠٠	٠٥.	٠٥.
الكونغو الديمقراطية	١٠٠	٠٥.	٠٥.
كينيا	٤٠٠	٠٥.	٠٥.
ناميبيا	١٠٠	٠٥.	٠٥.
نيجيريا	١٠٠	٠٥.	٠٥.
جنوب افريقيا	٧٢,٠٠٠	٠,١٥	٠,٥٥
زمبابوي	٤٠٠	٠٥.	٠٥.
دول أخرى	٣٠٠	٠٥.	٠٥.
اجمالي القارة الأفريقية	٧٧,٧٠٠	٠٥.	٠,٥٩

وتشير تقديرات الصحافة الصادرة في الكيان الصهيوني إلى أن عدد اليهود في أفريقيا حوالي ٧٨ ألف شخص. وبالإجمال يتوقع أن تصبح عدد اليهود في العالم في عام ٢٠٢٠ نحو ١٣,٥٢٨ مليون شخص، وفق التوزع التالي[٤]:

- دول الإتحاد السوفياتي السابق: نحو ١٧٣ ألف شخص.
- في دول أوروبا، نحو ١.٠٣ مليون شخص.
- في أميركا الشمالية: نحو ٥,٥٥١ مليون شخص.
- في أميركا الجنوبية: ٣٦٤ ألف شخص.

(٢) د. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة عـ ٧٤، شباط ١٩٨٤، ص ٢١٥، ص ٢٣٣.

(٣) http://www.jewishvirtuallibrary.org

(٤) يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/١٢/١٥.

ـ في آسيا: نحو واحد وعشرين ألفاً.
ـ في أفريقيا: ٦٠ ألف شخص.
ـ في أستراليا: ١٠١ ألف شخص.
ـ في إسرائيل: ٦,٢٢٨٥ مليون شخص.

وبالنسبة إلى يهود أفريقيا المنتشرين في الدول غير العربية يمكن التمييز بين يهود جنوب افريقيا ويهود إثيوبيا المعروفين باسم الفالاشا. إذ يشهد التجمع اليهودي الجنوب أفريقي تحولاً ملحوظاً، من "حال التردي"إلى "حال الاستقرار". على وجه الإجمال. ومر هذا التجمع خلال العقدين الأخيرين، في فترة "انحدار سريع" فانخفض عدد أفراده من ١٢٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٨١ إلى ٧٣٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٥، والسببان الرئيسيان وراء هذا الانحسار (بنسبة ٤٠ في المئة تقريباً) تمثلا في : ١ ـ تدهور الوضع الاقتصادي، ٢ ـ الظروف المناخية السيئة، ومع زوال نظام الفصل العنصري، ارتفع منسوب الجريمة والعنف، وتفاقمت مشكلة الأمن الشخصي، في ظل حال من الضبابية السياسية والتردي الاقتصادي (الذي أسفر عن تراجع قيمة الـ "راند". كما ان سياسة التوظيف التي تبنّتها الحكومة صعّبت على الشبان اليهود إيجاد وظائف وأعمال.

وعلى وجه الخصوص، كان اليهود قلقين حيال إمكانية نشوء حالة عنيفة من العداء للسامية في مقاطعة "كيب" الغربية، حيث يبرز الوجود المسلم ويتدنى مستوى الازدهار (علماً بأن هذه الحالة لم تتجسد على أرض الواقع). وفي الوقت نفسه كان المجتمع اليهودي الجنوب إفريقي ينظر بخوف إلى زيمبابوي، التي عمدت حكومتها إلى مصادرة ممتلكات أفراد الأقلية البيضاء (بمن فيهم اليهود)، والتي وصل فيها العنف إلى مستويات لا تحتمل.

وقد تعامل اليهود مع هذه المعطيات الواقعية بطريقتين مختلفتين :

١ ـ اختار كثيرون منهم الهجرة إلى استراليا (كخيار أول) وإلى إسرائيل وكندا والولايات المتحدة وبريطانيا. وعلى الرغم من ان المجتمع اليهودي في جنوب أفريقيا حافظ على تقاليده الصهيونية فإننا نلاحظ أن عدداً قليلاً نسبياً من أفراد هذا المجتمع فضّل الهجرة إلى إسرائيل، وذلك نتيجة لاندلاع الانتفاضة الثانية، وارتفاع معدل الهجمات العنيفة، وتردّي الوضع الاقتصادي هناك. والذين هاجروا من اليهود الجنوب أفريقيين، بعامة، كانوا ـ بالدرجة الأولى ـ من جيل الشباب ومن أبناء العائلات الميسورة، الأمر الذي أسفر عن خسارة هذا المجتمع للطاقات الفتية والموارد النادرة التي يحتاجها، فضلاً عن خسارته العددية. في حين أن الذين بقوا من أبناء "الشريحة الهرمة"، الذين لم تسمح لهم ظروفهم المادية بالهجرة.

وقد أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل نظام الإنعاش الاجتماعي، وبالتالي إلى

تقليص تقديمات المؤسسات التي يقوم عليها هذا النظام. وفي هذا الصدد، أعلنت منظمة "النداء اليهودي الموحّد" انها تخسر حوالي ٤٠٠ منهم سنوياً.

٢ ـ تمثل رد الفعل الثاني للمجتمع اليهودي ـ الجنوب إفريقي في "الانطواء على الذات" ونتيجة لذلك، تكثّف الوجود اليهودي في مراكز سكنية معينة (جوهانسبورغ وكيب تاون تحديداً) وارتفعت وتيرة اهتمام أبناء هذا المجتمع بقضايا مجتمعهم. وقد انعكس التغيير من خلال تجلّيات عدة أبرزها: ارتفاع مستوى التدين، ازدياد قوة حركة "باعل تيشوفا". وكذلك ارتفع معدّل الحضور في دور العبادة والمدارس النهارية اليهودية، ما أدى إلى توفر خدمات تفوق حاجة الجمهور المنكمش. أي أن مشكلة جديدة برزت في ظل وجود خدمات ومنشآت "فائضة".

لكن، في الأعوام الأخيرة، طرأ تغيير لافت في عدد من المجالات. فقد حققت دولة جنوب افريقيا قدراً معتبراً من الاستقرار السياسي. وبعد عقدين اثنين من الحكم الديمقراطي وثلاث انتخابات عامة، أصبح لجنوب افريقيا حكومة مستقرة وجهاز قضائي حر ومستقل وإعلام غير مكبوت (يصل به الأمر إلى انتقاد الحكومة أحياناً)(٥).

وحسب ما نشرته منظمة "النداء اليهودي الموحد" يتوسع نطاق الأعمال الخيرية مع تحسن الأوضاع المالية للشبان اليهود. وما زال اليهود يلعبون دوراً رئيسياً في البلد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زعيم الائتلاف الديمقراطي المعارض في البرلمان الجنوب إفريقي توني ليون، هو يهودي، وكذا الحال مع كبير القضاة المتقاعد آرثر جاكالسون، ومع عشرين بالمئة من القضاة العاملين في مدينة جوهانسبورغ، وقد تمكن شبان يهود (جنوب افريقيون) من جني ثروات طائلة في السنوات الأخيرة.

أما النزوح، فتدنى إلى مستوى منخفض جداً (من ١٥٠٠ نازح سنوياً قبل خمسة أعوام، إلى ٣٠٠ ـ ٤٠٠ نازح في العام ٢٠٠٦) كما ان أسراً كثيرة عادت من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (لكن ليس من استراليا)، وهذا ينطبق على اليهود وسواهم من الجنوب أفريقيين النازحين. والتطور اللافت، على هذا الصعيد، هو تأسيس منظمة ممولة من قبل جهات خاصة، باسم "الثورة العائدة إلى الوطن" (التي تشجع عودة النازحين)، وقد حققت هذه المنظمة نجاحاً معتبراً، حيث ساهمت في عودة نازحين يهود يشكلون نسبة ١٠ في المئة من مجمل عدد النازحين العائدين.

وما زال اليهود يشعرون بالارتياح في جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من مخاوف البعض يمكن القول إن عدد الحوادث المعادية للسامية هناك هو من أقل الأعداد المسجلة عالميا.

وعلى نحو مماثل، تم إدخال غالبية المنظمات اليهودية والصهيونية في إطار بناء واحد يحمل اسم "بياحاد"، ولهذا الإطار هيئات حاضرة في كل مدينة من المدن الكبرى، وبذلك، أصبح المجتمع اليهودي ـ الجنوب أفريقي أكثر تراصاً.

(٥) تقرير إجرائي التقويم السنوي رقم ٢٠٠٦/٣/ معهد التخطيط لسياسة الشعب اليهودي الشعب اليهودي بين الازدهار والانحدار.

ومما لا ريب فيه أن "إسرائيل" لا تزال تجسّد المحور الرئيسي الذي يلتف حوله اليهود، ولو ان هذا التوحّد لم يعد كما كان فيما مضى، وبسبب الإنتفاضة والإعلام المعادي لـ إسرائيل في جنوب افريقيا، انخفض عدد المهاجرين إلى إسرائيل من ٥٩٥ مهاجراً سنوياً (في عام ١٩٩٤) إلى حوالي مئة مهاجر فقط. ومع ذلك، ما زال هناك اهتمام معتبر بـ إسرائيل، التي زارها ٨٠ في المئة من اليهود (الجنوب أفريقيين). والمنظمات الشبابية، الآخذة في الانحسار وسط العديد من مجتمعات الشتات اليهودي، بدأت تكتسب قوة ملحوظة في هذا البلد، ونستطيع القول إن حركة "بني عكيفا" الدينية تبقى الأضخم بين هذه الحركات، وإلى جانبها، هناك حركة " هابونيم" التي نمت بشكل لافت في السنوات الأخيرة.

وحسب الحاخام الأكبر، أصبح شعار المجتمع "... إما الهجرة إلى الوطن (إسرائيل) أو البقاء في الوطن (في جنوب افريقيا)". وفي هذا الشعار توكيد واضح للطابع الصهيوني القوي الذي يسم المجتمع وينطق بالتزامه باليهودية. وكجزء من عملية المشاركة في النظام الحكومي، تم إطلاق عدد كبير من البرامج التواصلية الفعالة واسعة النطاق(٦).

يهود الفلاشا

ذكرت الوكالة اليهودية أن جميع أبناء الفلاشمورا هاجروا إلى إسرائيل. وأمر رئيس الحكومة إيهود أولمرت بإعادة فحص موضوع تهجير أبناء الفلاشمورا من جديد بالرغم من أن هجرتهم كان من المقرر أن تنتهي قبل شهرين. وكان من المقرر أن تنهي الوكالة اليهودية عملها في إثيوبيا وفقاً لذلك، إلا أن المنظمات التي تعمل من أجل أبناء الفلاشمورا تقول: "يوجد في مدينة غوندار في شمال إثيوبيا ٨٧٠٠ شخص ينتظرون تهجيرهم إلى إسرائيل، وتحت ضغط حركة شاس وهذه المنظمات أمر أولمرت بإعادة دراسة موضوعهم من جديد"(٧).

في المقابل، سبق للزعماء الروحيين ليهود إثيوبيا في الكيان الصهيوني أن دعوا إلى وقف هجرة الفلاشمورا إلى الكيان الصهيوني، وذلك في اجتماع عقدوه في رحوفوت بمشاركة المئات من يهود إثيوبيا تحت عنوان "يجب تقويض ظاهرة التبشير"، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي الصعب ليهود إثيوبيا في الكيان الصهيوني(٨).

مراحل تطور العلاقات

مرت العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول الأفريقية، بالمراحل الآتية التي تتصادف مع محطات رئيسة في المسار العام للصراع العربي ـ الصهيوني ومع متغيرات اقليمية ودولية مهمة:

(٦) المصدر السابق.
(٧) صحيفة هآرتس ٢٠٠٨/٧/١.
(٨) صحيفة معريف ٢٠٠٨/٧/٦.

المرحلة الأولى ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧: شهدت تصويت ليبريا إلى جانب الكيان الصهيوني على قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧، وكانت ليبيريا ثالث دولة في العالم تعترف بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٨(٩).

ويُشار إلى أنه على الرغم من إبداء كل من الإمبراطور الأثيوبي، هيلاسيلاسي، والرئيس الليبيري، وليم توبمان، تعاطفاً مع إسرائيل خلال مناقشات مشروع تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة إلا أنهما لم يرغبا في إقامة علاقات مع دولة تمتلك العديد من الأعداء. وكان منطقياً ألا يوجد دبلوماسي إسرائيلي واحد مقيم شمال جوهانسبرغ حتى حدوث الانفراج في العلاقات الإسرائيلية ـ الأفريقية مع حصول غانا على استقلالها عام ١٩٥٧(١٠).

وتم في هذه المرحلة افتتاح قنصلية فخرية للكيان الصهيوني في منروفيا في ليبيريا عام ١٩٥٤، إضافة إلى اقامة علاقات تجارية صغيرة مع ليبيريا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا، وفيما بعد أصبحت غانا بوابة للتغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية(١١).

المرحلة الثانية ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣: شهد العقد الأول منها (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) تبلور سياسة صهيونية واضحة المعالم إزاء الدول الأفريقية لجهة الاعتراف السياسي وإقامة العلاقات الدبلوماسية وعرض المساعدات المالية وتبادل الزيارات وعقد الاتفاقيات وإرسال الخبرات الفنية واستقبال المتدربين الأفارقة، حيث أقام الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٦٧، نحو ٣٢ بعثة دبلوماسية في القارة الأفريقية، واعترفت به العديد من الدول الأفريقية مثل: نيجيريا وسيراليون وساحل العاج وداهومي والسنغال. فيما زار الكيان الصهيوني سنة ١٩٦٢ عشرة رؤساء أفارقة، وفي سنة ١٩٦٣ زار الكيان الصهيوني عدد كبير من رؤساء الوزارات والوزراء ورؤساء نيجيريا وتشاد وفولتا العليا وتوجو وليبريا وساحل العاج والغابون ومالي وغيرها. وفي المقابل، زارت سنة ١٩٦٤ وزيرة خارجية الكيان الصهيوني آنذاك، غولدا مئير، كلا من زامبيا وغينيا وساحل العاج. وفي أيار ١٩٦٦، زار رئيس وزراء الكيان الصهيوني، ليفي أشكول، سبع دول أفريقية هي : السنغال وساحل العاج وليبريا والكونغو وأوغندا وكينيا. وعقدت عشرات الاتفاقيات في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واتفاقيات صداقة وسياحة وتعاون فني : فضلاً عن إرسال ٢٥٠٠ خبير من الكيان الصهيوني في شتى المجالات خلال فترة ما بين ١٩٥٨ـ ١٩٦٦ إلى الدول الأفريقية واستقبال ما يقارب ٩ آلاف متدرب أفريقي في الكيان الصهيوني(١٢).

انتهج الكيان الصهيوني في سبيل دعم إثيوبيا اقتصادياً وعسكرياً في مقابل حصولها على ميزات إستراتيجية، وفي سبيل إبقاء إريتريا تحت سيطرة إثيوبيا، وقد ظلت شبكة "الموساد" عاملة بنشاط في إثيوبيا، ولاسيما فوق الساحل الإريتري، وبموافقة من إثيوبيا بالطبع، وأكثر من ذلك، بنى الكيان الصهيوني قواعد في إثيوبيا بعد زيارة موشيه دايان لها في عام ١٩٦٥، إضافة إلى قواعده على الجزر الإريترية، وخاصة قرب باب المندب،

(٩) حمد سليمان المشوخي، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٢، ص ٢٣٥.

(١٠) د. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الإسرائيلية ـ الإفريقية في عالم متغير : رؤية عربية، مجلة شؤون عربية، عدد ١٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ص ١٦٠.

(١١) حمد سليمان المشوخي، (م. سّ. ذ)، ص ٢٣٥.

(١٢) المشوخي، مصدر سابق ص ٢٩٩ ـ ص ٣٠٤.

شيد الكيان الصهيوني بموافقة إثيوبيا ـ قاعدتين عسكريتين قرب الحدود بين إريتريا والسودان، إضافة إلى ذلك سعى لتحقيق أهدافه من خلال توسيع وجوده العسكري وترسيخه وتأمين مصالحه بما يتيح له إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب. وكذلك، إيجاد "عمق استراتيجي" في البحر الأحمر يتيح له رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة، وضمان الإتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الصهيونية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط من طريق البحر الأحمر والطريق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان(١٣).

واستند الكيان الصهيوني في ترجمة سياسته الأفريقية إلى أجهزة متخصصة سواء أكانت تلك الملحقة بالمراكز التدريبية والوزارات والجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة، أم بالاعتماد على أجهزة أنشأت لتفعيل التغلغل في أفريقيا مثل المعهد الأونروا و آسيوي الذي أنشأه الهستدروت وغيره من الأجهزة والتنظيمات مثل تنظيمات الشبيبة.

ويُشار إلى أن الكيان الصهيوني خلال هذه المرحلة عمد أيضاً إلى تقديم قروض لعدد من الدول الأفريقية، فخلال السنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٦ قدم قروضاً لكل من : غانا ونيجريا وليبريا وساحل العاج وغينيا وكينيا وسيراليون وتنزانيا ومالي ومدغشقر، بلغت قيمتها نحو ٥٧,٩٥ مليون دولار(١٤).

وبحلول عام ١٩٦٥، وفي المجال العسكري، كان الكيان الصهيوني شمل نشاطه ١٦ دولة أفريقية، وراوح هذا النشاط العسكري بين تدريب الجيوش الأفريقية، سواء أكان ذلك في الكيان الصهيوني أم بإرسال الخبراء، حيث أرسلت الدول الأفريقية ٥٥٠ خبيراً وضابطاً للتدريب في الأسلحة البرية والبحرية والجوية ومدارس الشرطة. كما أقامت وأدارت المدارس العسكرية في غانا وإثيوبيا وأوغندا وكينيا. وباع الكيان الصهيوني أسلحة للكثير من الدول الأفريقية، وبلغ نشاطه إلى حد إقامة قواعد عسكرية ومراكز استخبارات لخدمتها كما حدث في إثيوبيا وتشاد(١٥).

ومع نهاية العام ١٩٧٢، كان هناك ٢٧ دولة أفريقية تقيم علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع الكيان الصهيوني هي : إثيوبيا وكينيا وتنزانيا ومالاوي وجنوب أفريقيا ومالاغاشي وزامبيا وزائير (لاحقاً كونغو الديمقراطية) والغابون والكاميرون وأفريقيا الوسطى وسيراليون وليبيريا ونيجيريا ورواندا وفولتا العليا والسنغال وغامبيا وداهومي وغانا وساحل العاج وموريشيوس وبتسوانا وسوازيلاند وليسوتو وبوروندي وغينيا الاستوائية. في حين أن أربع دول أفريقية توجد فيها قنصليات للكيان الصهيوني، و١١ دولة عقدت اتفاقيات صداقة مع الكيان الصهيوني، و١٥ دولة أفريقية لها اتفاقيات اقتصادية مع الكيان الصهيوني، و٢٣ دولة أفريقية لها اتفاقيات فنية معه، و١٠ دول أفريقية عقدت اتفاقيات ثقافية مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن ٩ دول عقدت اتفاقيات

(١٣) أ. د. مصطفي رجب، التقارب الإسرائيلي ـ الإفريقي وأثره على الأمن القومي العربي، صحيفة الشرق القطرية ٢٠٠٥/٥/٢.

(١٤) المصدر السابق، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٤.

(١٥) المصدر السابق، ص ٤٣١.

جوية، و١٧ دولة لها علاقات تعاون عسكري، و٧ دول لها علاقات استخبارية، إضافة إلى عدد من الدول التي حصلت على قروض من الكيان الصهيوني و أقامت معه مشروعات مشتركة[١٦]. ويسجل على هذه المرحلة من العلاقات أنه رغم أن عام ١٩٦٧ كان يمثل ذروة نشاط الكيان الصهيوني في أفريقيا إلا أنه مثل بداية التدهور الفعلي، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية: وجود مشكلات على مستوى تنفيذ برامج المخطط "الإسرائيلي" في أفريقيا ومنها مشكلة التمويل، فضلاً عن انخفاض الاستثمارات الخاصة، ومشكلات لغوية واجتماعية، وتنبه الدول الأفريقية إلى مواقف الكيان الصهيوني المؤيدة للأنظمة العنصرية في أفريقيا مثل نظام الأقلية العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا[١٧].

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في : التغيرات التي طرأت على خريطة العلاقات الدولية والخريطة السياسية لأفريقيا منذ عام ١٩٦٠ الذي عرف بعام الاستقلال الأفريقي وحتى نهاية ١٩٧٣، والتقارب العربي ـ الأفريقي الذي بدأ في أوائل الستينات وانعكاسه على العلاقات الأفرو ـ إسرائيلية بجانب إحكام المقاطعة العربية وآثارها في هذا الصدد، وتطور الصراع العربي ـ الصهيوني وموقف الدول الأفريقية منه منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ إلى حرب ١٩٧٣، وموقف مؤتمرات العالم الثالث ودول عدم الانحياز من الكيان الصهيوني وآثارها في عزلة الكيان الصهيوني على المستوى الأفريقي والدولي[١٨].

المرحلة الثالثة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ : تميزت السنوات الأولى منها بزيادة التدهور إذ إنه قبل حرب ١٩٧٣ كان الكيان الصهيوني يقيم علاقات دبلوماسية مع خمس وعشرين دولة أفريقية بيد أنه في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ تقلص هذا العدد ليصل إلى خمس دول فقط هي : جنوب أفريقيا وليسوتو وسوازيلاند وموريشيوس. وتزايدت أيضاً عزلة الكيان الصهيوني تحت تأثير نجاح الحملة الدبلوماسية العربية في وصم الصهيونية بالعنصرية. ومساواة الكيان الصهيوني بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا، واستثمرت الحملة العربية عيوب سياسة الكيان الصهيوني تجاه أفريقيا. ومنها : دعم الكيان الصهيوني للحركات الإنفصالية الأفريقية على شاكلة بيافرا في نيجيريا وجنوب السودان، ودعم وتأييد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. لكن التراجع السياسي في علاقات الكيان الصهيوني مع الدول الأفريقية لم يعكس نفسه على العلاقات الاقتصادية والتجارية، بل على العكس حافظ الكيان الصهيوني على هذه العلاقات حتى مع الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها معه، إذ إنه خلال فترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ تضاعفت قيمة التجارة بين الكيان الصهيوني و الدول الأفريقية من ٥٤,٨ مليون دولار. وتركزت هذه التجارة بالأساس في الزراعة والتكنولوجيا[١٩].

وبعد عام ١٩٧٨، وإثر اتفاقيات كامب ديفيد بين الكيان الصهيوني ومصر، بدأ الكيان

(١٦) عواطف عبد الرحمن، إسرائيل وإفريقيا، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٧) المصدر السابق ص ٩٦ ـ ١٠١.

(١٨) المصدر السابق ص ١٠٣.

(١٩) د. حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص ١٦٣.

الصـهيوني عـهداً جـديداً في عـلاقـاته مع الدول الأفـريقـية، وبدأت مـسـيرة إعـادة الدول الأفريقية لعلاقاتها بالكيان الصهيوني وكانت زائير (الكونغو الديمقراطية) هي السباقة في إعادة علاقاتها مع الكيان الصهيوني عام ١٩٨٢ وذلك على خلفية: انسحاب جيش الكيان الصـهيوني من سـيناء، وللاستـفادة من نفوذ الكيان الصـهيوني داخل الولايات المتـحدة لمصلحة استمرار الدعم الأميركي لنظام موبوتو[٢٠].

المرحلة الرابعة ١٩٨٢ ـ ١٩٩١: شـهدت ـ لجوء الحكومات المتعاقبة في الكيان الصـهيوني إلى استـثمار معطيات الواقع الأفريقي لتفعيل الوجـود الصـهيوني في أفريقيـا، ومنهـا المعطيات المرتبطة بصورة العربي لدى الأفارقة على مستوى النخب الحاكمة وعلى مستوى الرأي العام الأفريقي في الآن نفسه. فرغم اضمحلال صورة العربي تاجر العاج والرقيق في أذهان الأفريقيين نتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي بذلته مصر بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ على صـعيد القارة الأفريقـية، إلا أن الإعـلام الصـهيوني سـعى لتجديد وتكريس صورة سلبية للعرب لدى عموم الأفارقة، وذلك من طريق تعميم الصورة السلبية لبعض قطاعـات الأقليـات العـربيـة (اللبنانيـة على سـبيل المثـال) الناتجـة من ارتبـاط بعض هذه القطاعات بالنخب الأفريقية الحاكمة المستبدة من جهة وممارستها لسلوكيات اقتصادية شايلوكية من جهة ثانية جعلتها مكروهة لدى الرأي العام الأفريقي.

ودعمت وسائل الإعلام الصهيونية هذه الصورة السلبية للعرب بسلبية أخرى هـي صورة العربي مالك النفط والعوائد النفطية الكبيرة والخيالية التي لا يتم استثمارها لدعم الأفارقة، وإن استـثمر بعضـها في القارة الأفريقية، فهو استـثمار سلبي يستند إلى سلوك بطيء ومتردد ووسيلته القروض العربيـة. وهي وسيلة رديئة لم يتم التخلص من مسـاوئها من طريق استـثمارات عربية طويلة الأمد في القارة الأفريقية، بل على العكس من ذلك كانت الاستثمارات العربية قصيرة الأجل، وكذلك كانت القروض العربية بمبالغ زهيدة لا تتعدى ١٤ مليون دولار أميركي للدولة الواحدة ويجب سدادها وسداد فوائدها مهما طال الزمن. لكن هذه الصـورة السلبيـة المضـخمة من قبل الكيان الصـهيوني لم تعكس نفسـها على المواقف الأفريقية من القضايا العربية وخصوصاً قضية فلسطين.

وقد كرس الكيان الصـهيوني في هذه المرحلة أيضاً أهدافه الإستراتيجية والمتحورة حول: الأمن القومي، والحصول على الشرعية السياسية والدولية، والهيمنة الإقليمية، و تمثلت في: ضـمان هجرة اليـهود من أفـريقيـا إلى الكيـان الصـهيوني وتحديداً يهود الفـلاشـا، واستثمار الوجود اليهودي في بعض البلدان الأفريقية في مجال فتح قنوات اتصـال على مستويات مختلفة مع النخب الأفريقية والحاكمة في تلك البلدان، و تلبية حاجات الاقتصاد الصـهيوني في مجالات التسويق والعمالة والمواد الخام، إضـافة إلى كسر حلقة المقاطعة الاقتصادية العربية.

(٢٠) المصدر السابق.

وفي مجال الحصول على الشرعية السياسية عمل الكيان الصهيوني على تأمين الاعتراف الرسمي به من قبل الدول الأفريقية، وفي مجال الهيمنة الإقليمية سعى الكيان الصهيوني إلى إيجاد مصالح إقليمية مشتركة مع بعض الدول الأفريقية في شرق القارة الأفريقية وفي منطقة القرن الإفريقي لمحاصرة النفوذ العربي ومنع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، إضافة إلى محاولة استخدام مياه النيل بمصادرها الطبيعية في الدول الأفريقية غير العربية للضغط على مصر والسودان(٢١).

المرحلة الخامسة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٢: وتمثل هذه المرحلة عهد إعادة تطبيع العلاقات وتفعيلها وذلك على خلفية متغيرات إقليمية وعالمية كبيرة أبرزها بدء مرحلة جديدة من تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، وسيادة مرحلة "القطب الأحادي" في منظومة العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وظهرت انعكاسات المتغيرات العالمية والإقليمية على علاقات الكيان الصهيوني مع الدول الأفريقية في إعلان العديد من تلك الدول، أوائل عام ١٩٩١ عن رغبتها في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني(٢٢).

وأوضحت نيجيريا على لسان أوغوستوس إيكومو، نائب رئيس الدولة، أنها ستواصل النضال لإقامة وطن قومي للفلسطينيين حتى بعد استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وإن العلاقات المتجددة معه ستمنح نيجيريا فرصاً لإقناع الكيان الصهيوني بالتعاون بناء على قرارات الأمم المتحدة. وجاءت أقوال إيكومو إثر إعلان سكرتير المجلس النيجيري الأعلى للشؤون الإسلامية، لطيف أوغاييت، أنه لا ينبغي استئناف العلاقات مع "إسرائيل" قبل أن تنسحب من الأراضي المحتلة وتتيح للفلسطينيين حق تقرير المصير. فيما دافع إيكومو عن قرار بلاده استئناف العلاقات بالقول: من الرياء إدانة خطوة نيجيريا، لأن عدداً من الدول العربية تقيم علاقات مع "إسرائيل"(٢٣).

واقتفت زامبيا أثر نيجيريا في استئناف العلاقات مع الكيان الصهيوني، إذ تم في ١٩٩٢/٤/٢٠ الإعلان في شكل رسمي عن استئناف العلاقات التي قطعت عام ١٩٧٣، وقدم أربيه عوفيد، سفير الكيان الصهيوني في زامبيا، أوراق اعتماده إلى الرئيس الزامبي فريدريك تشيلوفا(٢٤). ولاحقاً أعلنت كل من أوغندا وتنزانيا وتشاد والنيجر والسنغال، في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو ١٩٩٣/٩/١٣ عن نيتها إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني(٢٥).

ودعمت أوغندا إعادة علاقاتها مع الكيان الصهيوني بالسعي لتطوير العلاقات العسكرية والأمنية التي أشار مصدر صهيوني إلى أن الكيان الصهيوني احتفظ بوفد عسكري دائم في أوغندا برئاسة ضابط برتبة عقيد. وأن العلاقات الأمنية مع أوغندا بلغت قمتها بعد حصول الرئيس السابق عيدي أمين على أجنحة هبوط وإنزال مظلي من "إسرائيل" في عهد

(٢١) انظر مقالتنا: الوجود الإسرائيلي في إفريقيا أمنياً واقتصادياً، السفير، بيروت، ١٩٩٨/١٠/٢٤.

(٢٢) صحيفة معريف ١٩٩١/٥/٢٧.

(٢٣) صحيفة دافار ١٩٩١/٨/١١.

(٢٤) صحيفة هآرتس ١٩٩٢/٤/٢١.

(٢٥) شارون ساديه، صفقات أسلحة سرية مع إسرائيل، صحيفة هآرتس ١٩٩٤/٧/٣١.

رئيسة الحكومة، غولدا مائير. ويُذكر أنه في عام ١٩٧٣ تم طرد ممثلي الكيان الصهيوني من أوغندا وإغلاق سفارته وتسليمها إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام ١٩٧٦ وصلت العلاقات إلى الهاوية بعد أن سمح عيدي أمين لفلسطينيين باختطاف طائرة كان على متنها "إسرائيليون" وواجه القوة العسكرية "الإسرائيلية" التي هاجمت مطار عنتيبي لإطلاق سراح المختطفين "الإسرائيليين". وهي العملية التي قتل فيها شقيق الرئيس الحالي لحكومة الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو. وكانت معلومات قد نشرت عام ١٩٩٤ عن صفقة أسلحة سرية بين إسرائيل وأوغندا(٢٦).

وكانت علاقات الكيان الصهيوني مع أنغولا قد أعلن عن إقامتها عام ١٩٩٢ وتطويرها من خلال تزويد الكيان الصهيوني لأنغولا بالسلاح والمعرفة العلمية والتدريب في مجالات مختلفة، وتعيين الصحافية الدكتور، تمار غولان، أول سفيرة للكيان الصهيوني في أنغولا(٢٧). واقتصادياً، برز دور رجال الأعمال الصهاينة في تفعيل العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتحديداً في مجال الاستثمارات وتجارة وصناعة الماس، إذ اشترى رجل الأعمال الصهيوني، ليف كيفايف، في آذار/مارس من عام ٢٠٠٠ نحو ٣٠ في المئة من منجم الماس (كامبوكا) الواقع في شمال شرق أنغولا من الشركة الكندية "سساترن رارا" التي تملك نحو ٦٥ في المئة من أسهم المنجم، وحصل أيضاً مع شركة بلجيكية على تفويض من حكومة أنغولا لاستخراج الماس(٢٨).

ويذكر أن التبادل التجاري الرسمي بين الكيان الصهيوني وأنغولا بلغت قيمته عدة مئات من آلاف الدولارات فقط سنوياً، لكن هذا الرقم لا يعكس أبداً التجارة المباشرة وغير المباشرة القائمة بين الكيان الصهيوني و أنغولا في مجالات الماس والأسلحة والمواد الاستراتيجية والنفط. وقد طورت الصناعات الجوية في الكيان الصهيوني طائرة الرئيس الأنغولي دوس سانتوس ووقعت على عقد (لم ينفذ بعد) لتحسين طائرة ميغ أنغولية بقيمة مليار دولار، وباعت صواريخ مضادة للدبابات من نوع "نمرود". وفي معظم الصفقات التي تم تنفيذها والتي بلغت قيمتها اكثر من ١٠٠ مليون دولار كانت هناك مشاركة لشركة "ال - راد أوفبانكس" التي يمتلكها ثلاثة طيارين سابقين في سلاح الجو الصهيوني هم : عامي لوستيغ وإيتان سيتغا، وروعي بن عامي(٢٩).

أما بوروندي، فكانت الدولة الأفريقية التاسعة والثلاثين التي تستأنف علاقاتها مع الكيان الصهيوني في ١٩٩٥/٣/١، وذلك نتيجة اتفاق وقع في سفارة الكيان الصهيوني في بون، من قبل سفير الكيان، آفي فريمور والسفير البوروندي، إلبيرمقونراتا(٣٠).

وتمثل الإنفراج في علاقات الكيان الصهيوني مع دولة جنوب أفريقيا في توقيع وزير خارجيته آنذاك، شمعون بيريز، مع نظيره الجنوب أفريقي، ألفريد ناجو في ١٩٩٥/٩/١٣ اتفاق إطار للتعاون في مجالات مختلفة لتفعيل اتفاقات سابقة كان قد تم التوصل إليها مع

(٢٦) المصدر السابق.
(٢٧) المصدر السابق نفسه.
(٢٨) توفيت زومر،صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٠/٣/١٤.
(٢٩) يوسي ميلمان، صحيفة هآرتس ٢٠٠١/٣/١٩.
(٣٠) يسرائيل تومار، صحيفة يديعوت أحرونوت ١٩٩٥/٣/٢.

النظام السابق في جنوب أفريقيا لكنها لم تدخل حيز التنفيذ(٣١). وتعمق هذا الانفراج في لقاء شمعون بيريز بوصفه رئيساً للمعارضة في الكنيست في ١٩٩٦/١٠/٢٠ في كيب تاون رئيس جنوب أفريقيا (الأسبق) نيلسون مانديلا، تم خلاله البحث فيما وصلت إليه عملية التسوية في المسار الفلسطيني ـ الصهيوني. وكان مانديلا قد أجل زيارته للكيان الصهيوني مرتين على خلفية توتر الأوضاع السياسية والأمنية بين الصهاينة والفلسطينيين. وحدد هدف زيارته بقوله (مانديلا): "كرسول سلام ولن أشترك في المفاوضات، ولكن سأقول للجميع ماذا فعلنا هنا ـ في جنوب أفريقيا ـ من أجل التوصل إلى السلام، لقد أنقذنا جنوب أفريقيا من سفك الدماء، وأوقفنا الحرب، وأجرينا مفاوضات مع الخصوم، وهذا ممكن"(٣٢). ولم تتم هذه الزيارة إلا في عام ١٩٩٩ بعد أن انتهت فترة الولاية الرئاسية للرئيس نيلسون مانديلا.

ولتبيان عمق هذه العلاقات يُشار إلى أن شخصيات رئيسية في الحكومة وفي الجيش في جنوب أفريقيا صادقت لأول مرة في شكل علني على أن الكيان الصهيوني ساعد جنوب أفريقيا في خطط تطوير السلاح النووي، حيث قال نائب وزير الخارجية، عزيز فهد، في مقابلة مع صحيفة "هآرتس" إن الموضوع النووي كان سرياً جداً وتم إتلاف وثائق كثيرة، وتوجد تقارير كثيرة عن العلاقات التي كانت قائمة بين العلماء من كلتا الدولتين، إضافة إلى التعاون السري. وحسب أقواله، فإن هذا التعاون تركز على الموضوع العسكري. وأوضح فهد أن البرق الذي ظهر فوق المحيط الهندي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ كان نتيجة لتجربة نووية لجنوب أفريقيا، لكنه لم يؤكد مشاركة الكيان الصهيوني بشراء ٥٥٠ طناً من اليورانيوم الطبيعي من جنوب أفريقيا. وهذه الكميات تساعد في تشغيل المفاعل النووي في ديمونا، وبالمقابل، قدم الكيان الصهيوني إلى جنوب أفريقيا المعلومات المطلوبة والعتاد ومادة التريتيوم التي تضاعف القوة التدميرية للرأس المتفجر النووي(٣٣). وحدث التراجع النسبي في علاقات الكيان الصهيوني مع جنوب أفريقيا في سياق تعاظم التأييد الشعبي في جنوب أفريقيا لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضة الأقصى من جهة، ورفض سياسة التمييز العنصري والسعي الصهيوني لتطبيق سياسة "الأبارتهايد" ضد الفلسطينيين، وفي هذا السياق يذكر إن يهود جنوب أفريقيا سبق لهم أن أرسلوا إلى الكيان الصهيوني ٨٦١ متطوعاً يهودياً للمشاركة في حرب ١٩٦٧، إضافة إلى التبرع بـ ٣٠ مليون دولار(٣٤). وكانوا في مقدمة المعارضين لسياسات الكيان الصهيوني، إذ وقع قادتهم من أمثال روني كاسريلز، وزير شؤون المياه والغابات، والبرلماني ماكس أوزينسكي، ودنيس غولدبرغ وآرثر غولدرايش، أصدقاء مانديلا خلال فترة سجنه، وحاملة جائزة نوبل للآداب، نادين غورديمر، إضافة إلى مثقفين وصحافيين، وقعوا على عريضة حملت عنوان "لا تفعلوا ذلك باسمي" تندد بتدابير حكومة شارون لقمع الكفاح الفلسطيني، كونها تمس بحقوق الإنسان

(٣١) عميرا سيجف، صحيفة هآرتس ١٩٩٥/٩/١٤.
(٣٢) يوسي فارتر، صحيفة هآرتس ٢٠٠٦/١٠/٢١.
(٣٣) يوسي ميلمان، صحيفة هآرتس ١٩٩٧/٤/٢٠.
(٣٤) حمد المشوخي، مصدر سابق، ص ٢٩٣.

في صورة غير مقبولة، وتطالب بحق التعايش و الاعتراف، والحصول على ضمانات دولية لدولتين متجاورتين: "إسرائيلية" وفلسطينية[٣٥].

وتصاعدت الحملة الشعبية في جنوب أفريقيا المنددة بسياسات الكيان الصهيوني تجاه الفلسطينيين خلال مؤتمر "دربان" ٢٠٠١، ووصلت إلى حد مطالبة الوزير كاسريلز حكومة بلاده فرض عقوبات على الكيان الصهيوني لجهة مقاطعة البضائع المنتجة في الكيان الصهيوني وفرض عزلة على حكومة الكيان الصهيوني. وعلى خلفية هذه المطالبة تلقى كاسريلز تهديدات بالقتل وانتقادات من يهود وصلت إلى منزلة إعلان التبرؤ منه، لكن كاسريلز فسر هذه المواقف اليهودية المعادية له بقوله : إن الطائفة اليهودية في جنوب أفريقيا تعرضت لغسل دماغ[٣٦].

ولتوطيد نفوذه في شرق أفريقيا، عمد الكيان الصهيوني إلى استثمار الأزمات بين الدول الأفريقية، وخير شاهد على هذا دخوله على خط الأزمة الأريترية ـ الأثيوبية التي وصلت إلى حد الحرب، لاستقطاب إثيوبيا في أية حرب قد تنشأ حول مصادر مياه نهر النيل. ويذكر حسب تقارير للمعارضة الأريترية أن العلاقات بين أسمرة وتل أبيب تعود إلى أواسط عام ١٩٧٠ وتوطدت عندما تمكن الرئيس الأريتري، أسياس أفورقي، من السيطرة على الساحة الأرتيرية عام ١٩٧٥، وهو العام الذي عقدت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا وإيطاليا اجتماعاً لاحتواء ما أسمته النفوذ العربي المقبل في البحر الأحمر. وكان الكيان الصهيوني قد توصل إلى اتفاق مع إثيوبيا لاستئجار جزيرة رأس سنتيان الواقعة على البحر الأحمر لبناء قاعدة عسكرية فيها لنسف أي تحرك عربي في هذا الممر الحيوي وخصوصاً في الجزء الجنوبي منه. وأوضح تقرير للمعارضة الأريترية أن الكيان الصهيوني سعى للسيطرة على دول أعالي النيل من خلال تعاونه مع أريتريا لتهديد الأمن المائي العربي[٣٧].

ومقابل تدريبها لطيارين أثيوبيين، وقع الكيان الصهيوني مع أريتريا على اتفاق ينظم علاقات الطيران بينهما، ويتيح للطائرات "الإسرائيلية" بالمرور في المجال الجوي الأريتري في طريقها إلى أهداف أخرى[٣٨]. ووقع على اتفاق مماثل مع كينيا يتضمن تشغيل رحلات شحن إلى العاصمة نيروبي[٣٩].

وقد شهد عام ٢٠٠٢ إحياء لهذا الأسلوب من التدخل المباشر الإسرائيلي، تمثل في تصعيد التوتر بين اليمن وإريتريا حول الحدود المائية مرة أخرى، بعد أن كان الصراع الذي نشب بين الدولتين عام ١٩٩٦ عقب احتلال إريتريا لجزيرتي حنيش، قد تمت تسويته عام ١٩٩٨ بموجب قرار هيئة التحكيم الدولي الذي ألزم أريتريا بالانسحاب من الجزيرتين، غير أن الأوضاع بين البلدين قد أخذت في التصاعد حيث حشد البلدان حشوداً عسكرية كبيرة في أرخبيل حنيش، كما وقع تبادل خفيف لإطلاق النار بين الدولتين[٤٠]. وعلى

(٣٥) صحيفة المستقبل، بيروت، ٢٠٠١/١٢/٢٤.

(٣٦) صحيفة المستقبل، بيروت، ٢٠٠٢/١٢/٢٤.

(٣٧) صحيفة القدس المقدسية، ١٩٩٩/١/٤.

(٣٨) زوهر بلومنكرنتس، صحيفة هآرتس ٢٠٠٢/٢/١٨.

(٣٩) عامي أتينغر، معريف ٢٠٠٢/١/١٤.

(٤٠) وزير الخارجية السوداني: إسرائيل وراء التوتر في إقليم دارفور ودربت العديد من القيادات المتمردة، غزة ـ دنيا الوطن ٢٠٠٦/٢/٢٦.

صعيد دول غرب أفريقيا، لم يهمل الكيان الصهيوني حتى أصغر الدول إذ طور علاقاته مع بنين وعرض عليها بناء سفارة لها في القدس بتمويل منه، ووافقت بنين على هذه الصفقة. واعتبرت الأوساط الصهيونية هذه الموافقة إنجازاً سياسياً مع أن الأمر يتعلق بدولة صغيرة وفقيرة(٤١). فيما عمل الصهاينة في ليبيريا وسيراليون كتجار سلاح وألماس ومرتزقة.

أما إزاء نيجيريا، فكانت العلاقات بين مد وجزر، فبينما تقرر في عام ١٩٩٦ في وزارتي الخارجية والحرب في الكيان الصهيوني منع استمرار النشاطات التي تقوم بها شركات صهيونية في نيجيريا مثل : الحراسة وتدريب القوات العسكرية وشبه العسكرية التابعة للنظام النيجيري، وذلك في أعقاب الضغوط الدولية ضد حكومة نيجيريا منذ أن تم إعدام ثمانية من معارضي النظام فيها(٤٢). فإنه في أوائل عام ٢٠٠٢، أعلنت تل أبيب أنها ستبدأ ولأول مرة بشراء النفط النيجيري وأن الصفقات الأولى ستبدأ في الربع الأول من العام المذكور وستتزايد قيمتها بالتدريج لتصل إلى مائة مليون دولار سنويا(٤٣).

أما النيجر وعلى خلفية القمع الصهيوني للفلسطينيين وانتفاضتهم، الذي كانت عملية "السور الواقي" أحد نماذجه ـ فقد أعلنت حكومتها في ٢٠٠٢/٤/٢١ قطع علاقاتها الدبلوماسية بالكيان الصهيوني التي كانت قد استأنفتها عام ١٩٩٦ وجاء في بيان رسمي بثته الإذاعة الوطنية في نيامي : "في هذه اللحظة المفجعة والبالغة الخطورة التي يعيشها شعب فلسطين الشهيد قررت الحكومة الاضطلاع بمسؤولياتها معلنة اعتباراً من ٢٠٠٢/٤/٢١ قطع علاقاتها الدبلوماسية ب"إسرائيل"". وعللت النيجر قرارها بتعنت شارون "ورغبته الجلية في تعريض جميع مكاسب عملية السلام للخطر. الأمر الذي يهدد بخطورة السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط كلها"(٤٤).

وتؤكد العديد من التقارير الدولية وفي مقدمتها التقرير الإستراتيجي الأفريقي أن إسرائيل تسيطر في علاقاتها الاقتصادية واستثماراتها المباشرة في أفريقيا على قطاعات محددة، إلى جانب امتلاك وإدارة بعض المزارع، ومن هذه القطاعات الاستثمار المشترك مع رأس المال الغربي في مجالات استخراج القصدير في الكاميرون، الكروم في سيراليون، الكوبالت في الكونغو الديمقراطية، البوكسيت في الكاميرون، الرصاص والزنك في الكونغو، وعلى الرغم من تضاؤل الأهمية النسبية لأفريقيا في تجارة إسرائيل الخارجية، فإن ذلك لا يعنى عدم الأهمية لأفريقيا بالنسبة إلى إسرائيل، حيث يمكن تبرير ذلك انخفاض الأهمية النسبية لأفريقيا بعوامل عديدة أهمها انخفاض القدرة الشرائية الداخلية للدول الأفريقية، إلا أن تجارة إسرائيل تتم مع بعض الدول الأفريقية بشكل غير معلن، فقد اتجه معدل التغطية الصادرات ـ الواردات لصالح إسرائيل في تجارتها، حيث بلغت نسبة التغطية ٦,٨٧ في المئة في عام ١٩٩٤، بينما بلغت هذه النسبة ١٢٢ في المئة

(٤١) يديعوت أحرنوت ٢٠٠٠/٣/١٢.
(٤٢) أرييه دايان، دافار ريشون ١٩٩٦/١/١٢.
(٤٣) ديفيد ليفكين، معريف ٢٠٠٢/١/٢.
(٤٤) صحيفة المستقبل، بيروت، ٢٠٠٢/٤/٢٢.

في عام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠٠٠ بلغت هذه النسبة ١٤٦ في المئة، وزادت في أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ إلى ما يقترب من ١٤٨ في المئة أي أن ميزان التجارة الإسرائيلي ـ الإفريقي يتجه لمصلحة إسرائيل(٤٥).

ويمكن الوقوف عند بعض مؤشرات نجاح الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على أفريقيا من خلال الدعم الأميركي في تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الري في منطقة البحيرات، حيث تقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود، كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وقام خبراء إسرائيليون باختبارات للتربة في رواندا، حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلي بخاصة إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي، كما وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً في آذار/مارس ٢٠٠٠ أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري بالوزارة، ينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، وفيما تضاعفت الواردات الإسرائيلية من كينيا مرتين ونصف المرة، إلى٩,٢٠ مليون دولار سنوياً، فقد تضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتين تقريباً وبلغت ١٤ مليون دولار. وبلغت الواردات الإسرائيلية من الكونغو مليون دولار تقريباً، بعد أن كانت لا شيء تقريباً، أما الصادرات الإسرائيلية فتضاعفت نحو عشر مرات، إلى ٢,٥ مليون دولار سنوياً(٤٦).

كما استغلت إسرائيل إريتريا اقتصادياً من طريق شركاتها (انكودي Ancodi للحوم، سيا Sia للمنتجات الزراعية، عميران Amiran للتجارة، سوليل بونيه Solel Boneh للبناء والأشغال العامة، آتا Ata المحدودة للمشروعات الزراعية، وشركة أخوان ارون Aron للواردات والصادرات، واتحاد العمال الوطني الهستدروت للتجارة والصناعة(٤٧).

المرحلة السادسة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩

تعزز في هذه المرحلة وبشكل ملحوظ دور ثالوث أدوات السياسة الصهيونية في أفريقيا من أنشطة الموساد وتجارة السلاح والماس والمساعدات الاقتصادية. وفي هذا السياق أشار التقرير الإستراتيجي الأفريقي إلى استخدام الكيان الصهيوني شركات الأمن والمسؤولين السابقين في الجيش الصهيوني، وأبرزها: شركة ليف دان وشركة الشبح الفضي، وشركة بول باريل للأسرار، وشركة آباك، وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية.

(٤٥) د. رفعت سيد أحمد، بالوثائق: إسرائيل تخترق إفريقيا، من الثقافة.. إلى الأمن مروراً بالاقتصاد. على الرابط: http://alshaab.com/GIF/06-06-2003/Refaat.htm

(٤٦) عبد العظيم محمود حنفي، الهيمنة الإسرائيلية في أفريقيا. ودور الجاليات اليهودية، صحيفة الخليج الإماراتية ١٢/٥/٢٠٠٥.

(٤٧) مصطفى رجب، (م س ذ).

حيث يخشى الرؤساء الأفارقة من قواتهم المسلحة نفسها، ومن ثم يلجأ العديد منهم إلى تكوين ميليشيات قبلية لتأمين أنفسهم، حيث تتولى شركات المرتزقة "الإسرائيلية" تدريب وتسليح الكثير من هذه الميليشيات، وفي الكونغو على سبيل المثال، قامت تلك الشركات بتدريب وتسليح الحرس الخاص بالرئيس السابق، دينيس ساسو نوجوسو، في حين تعاقد خلفه ليسوبا مع شركة "ليف دان" لتدريب وتسليح ميليشياته من الزولو الجنوب أفريقيين، أما غريمهم الثالث، برنار كولايلاس، فقد تعاقد مع شركة مملوكة ليهود لتدريب وتسليح قواته التي أسماها النينجا.

ويتبنى الكيان الصهيوني سياسة تهدف إلى إشعال وتصعيد الصراعات في أفريقيا، بهدف إسقاط أنظمة تسعى للتقارب مع الدول العربية، من ناحية، وإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية على هذه الدول من ناحية أخرى، وليس خافياً في هذا المقام دور الكيان الصهيوني في تصفية الرئيس الكونغولي، لوران كابيلا، الذي بدأ حكمه بتحجيم الوجود الصهيوني في الكونغو، ومحاولة تعظيم العلاقات مع الدول العربية. ويقوم بمثل هذه الأدوار مسؤولون صهاينة سابقون من أبرزهم :

مايك هراري، الضابط السابق في جهاز الموساد، الذي عمل في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مديراً لمحطة الموساد في أميركا الوسطى والجنوبية، كما عمل فيما بعد مستشاراً عسكرياً لرئيس بنما السابق، مانويل نورييغا، وفي الوقت الراهن يتخذ مايك هراري من أفريقيا قاعدة لعملياته، ويعد هراري المورد الأول للسلاح للحركة الشعبية لتحرير السودان التي كان يقودها سابقاً، جون قرنق، في جنوب السودان، وتغطي أنشطة هراري ـ الذي يتاجر أيضاً في الماس والذهب وغيرهما من الثروات والموارد الأفريقية ـ منطقة شاسعة في شرق ووسط أفريقيا حيث تشمل: جنوب السودان، أنجولا، أفريقيا الوسطى، أوغندا، والصومال وإثيوبيا وإريتريا ومنطقة البحيرات العظمى.

ديفيد أجمون كبير موظفي حكومة نتنياهو: وقد زعمت نشرة المخابرات التنفيذية التي تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية، أن أجمون يعمل حالياً مستشاراً للرئيس الأوغندي يوميري موسيفيني، كما أنه يشاهد معه علانية في بعض الأحيان، ويعمل أجمون في أفريقيا من خلال شركة راسل للتعدين الأسترالية الجنسية، والتي منحها الرئيس موبوتو من قبل امتيازاً لتعدين الذهب في إقليم بوكافو في شرق الكونغو الديمقراطية، الذي تحتله أوغندا حالياً.

رامي جولان: عقيد سابق في جهاز الاستخبارات الصهيوني ينتمي إلى اليهود الشرقيين السفاراديم، وقد استخدم بعد تقاعده في إعادة اختراق الكونغو الديمقراطية، حيث انتقل جولان إليها قبيل سقوط نظام موبوتو بعدة أشهر، لينخرط بعد ذلك في أعمال تجارية عديدة أهمها تجارة الماس، كما أنه لعب دوراً مهما في تحجيم الدور الاقتصادي للجالية

اللبنانية في الكونغو الديمقراطية، وخصوصاً في مجال تجارة الماس التي كانوا يسيطرون عليها من قبل، كما تمكن جولان من اختراق دوائر السلطة في الكونغو الديمقراطية، حيث نجح في عقد بعض صفقات لتوريد أسلحة إلى الكونغو الديمقراطية، واستطاع جولان - في مدة وجيزة - أن يصبح مستشاراً للرئيس لوران كابيلا للشؤون الاقتصادية والمالية(٤٨).

وتميزت هذه المرحلة، بكثافة زيارات قادة الكيان الصهيوني للدول الأفريقية والاتفاقات التي تم عقدها، ويمكن الإشارة إلى الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية الأسبق، سيلفان شالوم، يهودي تونسي - مع نظيره الأثيوبي، سيوم مسافيم، في ٢٠٠٤/٦/٢ حول تعزيز التعاون الثقافي والتربوي والعلمي، والقاضي بإقامة مشاريع علمية وتربوية وبرامج تعليمية مشتركة، والتوقيع على وثيقة تمنع جباية ضريبة مضاعفة تخص الأفراد والشركات في الدولتين(٤٩).

وكان من الواضح أن الحكومة الجنوب أفريقية تمد يدها للكيان الصهيوني رغم أنها انتقدت سياسة الكيان الصهيوني وعبّرت عن تأييدها للقضية الفلسطينية من خلال توجيهها دعوة إلى حركة حماس. شهدت العلاقة الإسرائيلية - الجنوب أفريقية عام ٢٠٠٥، تحسناً ملموساً، إثر زيارة إلى جنوب افريقيا قام بها إيهود أولمرت الذي كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للصناعة والتجارة. ويلاحظ كذلك أن الخطاب الجنوب أفريقي المعادي للكيان الصهيوني بدا أقل حدة منذ فك الارتباط مع غزة(٥٠).

والتقت وزيرة خارجية الكيان الصهيوني السابقة، تسيبي ليفني، سفراء ١١ دولة أفريقية، اشتكوا لها من أن المسؤولين "الإسرائيليين" الكبار لا يتوجهون إلى أفريقيا"، واكدت ليفني لهم: إنها تنظر بأهمية كبيرة لدفع العلاقات والتعاون مع القارة الأفريقية وتطرقت خلال حديثها للأزمة الإنسانية في إقليم دارفور السوداني.

ومما يجدر ذكره أنه في العام ٢٠٠٥ وصل نحو ٥٠٠ طالب إفريقي إلى الكيان الصهيوني لاتباع دورات والتدرب في مركز التعاون الدولي في وزارة الخارجية، وفي المقابل يرسل الكيان الصهيوني عشرات الخبراء للتدريب والمساعدة في المجالات الزراعية والتطوير الاجتماعي والصحة والتعليم(٥١).

وبعد الزيارة التي قام بها قائد سلاح الجو النيجيري إلى الكيان الصهيوني في العام ٢٠٠٧، أعلن متحدث باسم سلاح البحرية النيجيري أن سلاح البحرية "الإسرائيلية" سيجري مناورات مشتركة مع الأسطول النيجيري على سواحل نيجيريا. واقترح سلاح البحرية "الإسرائيلية" المساعدة في تأهيل الأسطول النيجيري لمكافحة "الإرهاب"(٥٢).

وكانت الجولة الأفريقية لوزير خارجية الكيان الصهيوني، افيغدور ليبرمان، الذي ضم وفده إلى جانب موظفي وزارة الخارجية، مندوب عن دائرة المساعدات الخارجية في وزارة الحرب، ومندوبون عن تجار الأسلحة وشركات صناعة الأسلحة، مثل "سولتام"، الصناعات

(٤٨) د. رفعت سيد أحمد، (م س ذ).

(٤٩) ايتمار ايخنر، ملحق صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٦/٣.

(٥٠) تقرير إجرائي التقويم السنوي رقم ٢٠٠٦//٣ (م س ذ).

(٥١) صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/٥/٢٥.

(٥٢) صحيفة هآرتس ٢٠٠٧/٣/١٥.

العسكرية، الصناعات العسكرية الجوية، "سيلفر شادو"، مصانع صنع وصيانة السفن، "إلبيت" للصناعات الالكترونية الدقيقة وغيرها. ومندوبون من شركات بارزة في مجال البنية التحتية، بينها شركة الكهرباء وشركة "إلكو". وهي الجولة التي شملت خمس دول أفريقية هي: إثيوبيا وكينيا وغانا. ونيجيريا وأوغندا. ومثلت تطورا في سجل العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول الافريقية، إذ أبدى الاستعداد العلني لمساعدة الدول الأفريقية على حل مشاكلها، مثل مواجهة الجوع والنقص في المياه والتغلب على سوء التغذية والأوبئة. عبر رفع حجم الصادرات من الكيان الصهيوني إلى الدول الأفريقية بمليار دولار سنويا، إضافة إلى حجم الصادرات الحالي البالغ ثلاثة مليارات دولار. مقابل فتح الأبواب لأجهزة الاستخبارات وتجار الأسلحة.

ولا بد من الإشارة إلى أن المساعدات الإسرائيلية للدول الأفريقية تكاد لا تذكر مقارنة بالأرباح التي سيجنيها الكيان الصهيوني من الصفقات الأمنية. فقد ركز ليبرمان خلال زيارته لإثيوبيا، مثلا، على مجالات المساعدات، التي سيتم تمويلها من ميزانية وزارته. وستنفذها دائرة التعاون الدولي، والتي تتركز في مجالات البيوتكنولوجي، الزراعة، أساليب تخزين المياه، ومساعدات لمحاربة مرض الإيدز. وتمول وزارته مشاريع كهذه تصل تكلفتها السنوية، إلى بضع مئات آلاف الدولارات، كما أنها تتلقى مساعدة في هذا التمويل من واشنطن وألمانيا. وفي المقابل، فإن تقديرات وزارة الخارجية ومعهد التصدير في الكيان الصهيوني، تشير إلى أن الصفقات الأمنية سيصل حجمها إلى مليار دولار سنوياً.

وتعتبر إثيوبيا دولة أساسية ومركزية من الناحية الإستراتيجية بالنسبة إلى الكيان الصهيوني على ضوء استعداد إثيوبيا للسماح بوجود عسكري صهيوني في أراضيها. وتنبع أهمية إثيوبيا الإستراتيجية بالنسبة إلى الكيان الصهيوني في كونها دولة مجاورة لدول عربية ولكونها، أيضاً، مطلة على مسارات إبحار السفن إلى ميناء إيلات، وإلى قناة السويس. وأضيف إلى ذلك في السنوات الأخيرة محاولة إيران توسيع نفوذها في المنطقة المجاورة لإثيوبيا وتزايد تواجد عناصر حركات الجهاد العالمي في تلك المنطقة.

وكانت طبيعة زيارة ليبرمان إلى كينيا مشابهة لطبيعة الزيارة إلى إثيوبيا. وأعلن وزير الخارجية الكيني بعد لقائه مع ليبرمان أن "إسرائيل" أبدت استعدادا لمساعدة دولته في مجال الزراعة في الصحاري. كما امتدحها نائب الرئيس الكيني على خلفية المساعدات التي تقدمها لكينيا في مجالي الري والزراعة.

وفي نيجيريا، التي تعتبر إحدى أكبر وأغنى وأهم الدول في أفريقيا، وهي بالأساس هدف لصادرات الأسلحة الإسرائيلية. إن أبرمت إسرائيل مع نيجيريا في السنوات الأخيرة صفقات أسلحة وصلت قيمتها إلى حوالي نصف مليار دولار، زار ليبرمان مجموعة كبيرة نسبياً من رجال الأعمال الإسرائيليين فيها في مجال الزراعة والبنية التحتية[٥٣]. وتم

(٥٣) موقع "المشهد الإسرائيلي"، الالكتروني، ٢٠٠٩/٩/١١.

التوقيع في خلال الزيارة اتفاق تعاون مع المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا "اكواس"، التي تضمّ ساحل العاج، وبنين، ومالي، وبوركينا فاسو، والسنغال، وتوغو، وغينيا بيساو، وغينيا، والنيجر، ونيجيريا وليبيريا، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وجزر الرأس الأخضر.، يركز على الامن الغذائي والموارد المائية، ويهدف إلى عقد شراكات مع دول المجموعة(٥٤).

ويشير وجود علاقات مع أكثر من ٤٢ دولة أفريقية إلى أن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا دخل مرحلة متقدمة من الهيمنة، ما يشكل خطراً على الأمن القومي العربي. والمثال الواضح على ذلك يتمثل في دور الكيان الصهيوني في أزمات السودان الراهنة. ويمكن الاستدلال على ذلك من مصادر متعددة، ففي كتاب أصدره "مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا" (التابع لجامعة تل أبيب) حول "إسرائيل وحركة تحرير السودان"، لضابط الموساد السابق العميد المتقاعد، موشي فرجي، في الأسبوع الثاني من شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٤، جاء في فصله الأول وعنوانه "أفريقيا كمدخل إلى السودان، أن إسرائيل قررت احتواء أفريقيا والإنتشار في قلبها للإقتراب من السودان والإحاطة به، لكي تتمكن من النفاذ إلى جنوبه، وقد أشار المؤلف إلى أن هذا المخطط بدأ تنفيذه في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وذكر في هذا الصدد ما نصه: حرصت إسرائيل على إيفاد أنشط الدبلوماسيين والخبراء والمستشارين إلى أفريقيا، على غرار إيهود احزبائيل وأشير بن ناتان، رجل المهمات الصعبة في الموساد، حتى تجد موطئ قدم لها في جنوب السودان، من خلال إثيوبيا والكونغو (زائير سابقاً) ثم أوغندا وكينيا، وقد نفذ أهرون زعير، أحد كبار رجال الموساد والمسؤول السابق في جهاز الدفاع، خطة الاحتواء، من خلال إيفاد أكثر من خمسة آلاف خبير ومستشار، في الزراعة والبناء والتشييد، إضافة إلى المستشارين العسكريين، من أجل تنظيم وتدريب وتسليح جيوش تلك الدول المجاورة للسودان، أما مهندس العملية كلها فهو أوري لوبراني مستشار بن غوريون للشؤون العربية، وهو الذي قال بوضوح: لا بد من رصد وملاحظة كل ما يجرى في السودان، ذلك القطر الذي يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر، إضافة إلى سواحله المترامية على البحر الأحمر، وهو ما يوفر للسودان موقعاً استراتيجياً متميزاً، لذلك فمن الضروري العمل على إيجاد ركائز إما حول السودان أو في داخله، ولأجل ذلك فإن دعم حركات التمرد والانفصال في جنوبه يغدو مهماً لأمن إسرائيل، النجاح الذي تحقق في إثيوبيا كان ساحقاً، هكذا قال مؤلف الكتاب موشى فرجي، إذ استطاعت إسرائيل أن تنتزع من إمبراطورها، هيلا سيلاسي، موافقة على أن يقوم رجالها بالإشراف على كل أجهزة الأمن الأثيوبي، وشملت الصفقة إشراف عناصر إسرائيلية نشطة على جهاز الأمن الداخلي والشرطة والاستخبارات ووزارة الداخلية، وهذه السيطرة غير المسبوقة مكنت أجهزة

(٥٤) صحيفة السفير، بيروت، ٢٠٠٩/٩/١٠.

الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) وجهاز الاستخبارات العسكرية من تركيز اهتمامها ليس صوب السودان وحده، وإنما إزاء الدول العربية الأخرى، وإذ احتلت إثيوبيا أهمية خاصة في النشاط الاستخباري نظراً لقدرتها على التحكم في منابع النيل، فقد تقاطر عليها قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في أواخر الخمسينات وبداية الستينات على نحو لافت للنظر، بالتوازي مع ذلك، أنشأت إسرائيل في إثيوبيا شركة تجارية باسم "انكودا" للمنتجات الزراعية وتعليب الأسماك، لكي تكون واجهة اقتصادية لجهاز الموساد، وقاعدة لانطلاق الجواسيس والعملاء إلى كل من السودان واليمن وعدن (عاصمة اليمن الجنوبي آنذاك)، وعبر هذه القناة جرى الاتصال بحركة التمرد والإنفصال في جنوب السودان في مراحلها الأولى، كان التعاون العسكري هو أكثر ما اهتمت به إسرائيل، لذلك وصل عدد المستشارين "الإسرائيليين" الذين تولوا مهام تدريب الوحدات الخاصة في سنة ١٩٦٠ إلى ٦٠٠ مستشار، وأدى ذلك تلقائياً إلى تدفق السلاح الإسرائيلي إلى إثيوبيا، بدءاً بالرشاش "عوزي" ووصولاً إلى صواريخ "جبريئيل" والطائرات المقاتلة، ليس ذلك فقط، وإنما سعت إسرائيل إلى إقامة قواعد عسكرية عدة، فعملت على إقامة قاعدة بحرية في ميناء "مصوع" عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، إضافة إلى القواعد الجوية في كل من إثيوبيا وكينيا، والوجود الجوي في غينيا، بل ذهبت إلى حد إقامة قواعد جوية في تشاد، على الأخص في المنطقة المجاورة لحدود السودان، وهذه تمثلت في ثلاثة مطارات أحدها مطار بحيرة "ايرو" والثاني مطار "الزاكومة"، والثالث مطار "مفور"، وبعدما قطعت العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وإسرائيل، تبين أن مهمة تلك القواعد هي مراقبة الحدود الليبية والسودانية، إضافة إلى إمكانية استخدامها ضد مصر، لضرب أهداف منتخبة في مؤخرة الجبهة المصرية، وما حدث مع إثيوبيا تكرر في أوغندا، حيث أوفدت إسرائيل عدداً كبيراً من المستشارين العسكريين بقيادة العقيد باروخ بارسفير لكي يتولى تنظيم وتدريب القوات المسلحة الأوغندية، وخصوصاً السلاح الجوى، وقد وصل عدد أولئك المستشارين إلى ٥٠٠ شخص تغلغلوا في كل وحدات القوات المسلحة، وأصبحوا من الناحية العملية مسيطرين عليها، حيث عمل بعضهم كمستشارين لقياداتها، أو مشرفين على المعاهد العسكرية التي أقيمت بدعم إسرائيلي في أوغندا، علماً أن بعض الضباط الأوغنديين كانوا يفدون إلى إسرائيل في بعثات عسكرية، وفي هذه الأجواء فإن تدفق الأسلحة الإسرائيلية إلى أوغندا بدا أمراً طبيعياً، وهذه الأسلحة لم تكن لحساب القوات المسلحة الأوغندية فقط، ولكنها كانت ترسل لهدف آخر أهم هو تزويد حركة الانفصال في جنوب السودان بما تحتاجه، وبعد استقلال إريتريا عام ١٩٩٣ ألقت إسرائيل بثقلها وراءها، وقدمت لها كل دعم سياسي وعسكري ممكن، حتى اعتبرها مؤلف الكتاب "أقوى حليف استراتيجي لـ إسرائيل في القارة الأفريقية، وأهم قاعدة تشرف على البحر الأحمر وتهدد أمن اليمن

والسودان معاً"، وفي عام ١٩٩٦، أصبحت تحتل المرتبة الأولى بين الدول الأفريقية التي تتلقى مساعدات عسكرية من إسرائيل، وفي عام ١٩٩٧ وصل عدد المستشارين "الإسرائيليين" الذين يعملون هناك إلى ٦٥٠ ضابطاً، بخلاف ٦٠ آخرين يعملون في أجهزة الأمن والاستخبارات الإريترية للتجسس على اليمن والسودان(٥٥).

وتؤكد تقارير ومعلومات متفرقة أن الاتصالات الإسرائيلية مع السودانيين الجنوبيين بدأت انطلاقاً من سفارة الكيان الصهيوني في أديس أبابا، وكان يقودها أشير بن ناثان، وبعد الدراسة لأوضاع الجنوب وقع الاختيار على قبيلة الدنكا، أقوى قبائل المنطقة لكي تكون الباب الذي تتسلل منه إسرائيل إلى الجنوب وتتغلغل في شرايينه، أما الذي قام بالدور البارز في توسيع نطاق تلك الاتصالات وتوثيقها، فقد كان دافيد كيمحي رجل المهمات الخاصة في الموساد، الذي عين مديراً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ولم تكن البعثة العسكرية الإسرائيلية في أوغندا بعيدة عن هذه التحركات، ولكنها كانت تقوم "بواجبها" من موقع آخر، حيث تولى رئيسها العقيد باروخ بارسيفر ومعه بعض رجال الاستخبارات مد جسور الاتصال مع العناصر الجنوبية التي كانت تعمل في الجيش السوداني. وعلى الجملة يمكن القول: إن دعم إسرائيل للحركة الانفصالية في الجنوب مر بخمس مراحل هي: طوال عقد الخمسينات ركزت إسرائيل على أمرين، أولهما تقديم المساعدات الإنسانية للجنوبيين (الأدوية والمواد الغذائية والأطباء)، وثانيهما استثمار التباين القبلي بين الجنوبيين أنفسهم، وتعميق هوة الصراع بين الجنوبيين والشماليين، في الستينات حدث ما يأتي: بدأت صفقات الأسلحة الإسرائيلية تتدفق على جنوب السودان عبر الأراضي الأوغندية، وكانت أول صفقة في عام ١٩٦٢ ومعظمها من الأسلحة الروسية الخفيفة التي غنمتها إسرائيل من مصر في عدوان عام ١٩٥٦ إضافة إلى الرشاش الإسرائيلي عوزي، اتسع نطاق تدريب الميليشيات الجنوبية في كل من أوغندا وإثيوبيا وكينيا، وحينما تولى لوبراني منصب سفير إسرائيل في أوغندا ثم في إثيوبيا تطور ذلك الدعم إلى حد أن بعض ضباط القوات الإسرائيلية الخاصة كانوا ينتقلون لتدريب الانفصاليين في مناطق جنوب السودان، أما المرحلة الثالثة التي تمتد من منتصف الستينات حتى السبعينات، وفيها استمر تدفق الأسلحة من خلال وسيط إسرائيلي اسمه "جابي شفيق" كان يعمل لحساب "الموساد"، وبعض هذه الأسلحة كانت روسية استولت عليها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ وقامت طائرات شحن بإسقاطها على المعسكر الرئيسي للانفصاليين في أورنج كي بول، كما قامت إسرائيل بإنشاء مدرسة لضباط المشاة في "ونجي كابول" لتخريج الكوادر العسكرية لقيادة فصائل التمرد، وكانت عناصر "إسرائيلية" تشترك بالفعل في بعض المعارك مقدمة خبرتها للجنوبيين، وإذ شهدت تلك الفترة تراجعاً في الحركة الإنفصالية عام ١٩٦٩، فإن إسرائيل استخدمت نفوذها لاستمرار التمرد وإثارة الجنوبيين عبر

(٥٥) أصابع إسرائيل في الخرطوم، صحيفة العربي، القاهرة، العدد٩١٣ ـ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

تصوير صراعهم بأنه مصيري، بين شمال عربي مسلم محتل، وجنوب زنجي أفريقي مسيحي، المرحلة الرابعة تمتد من أواخر السبعينات وطوال عقد الثمانينات، وفيها جرى استئناف دعم التمرد المسلح بزعامة العقيد جون قرنق (لقي مصرعه في تحطم طائرة في ٣٠/٧/ ٢٠٠٥) ابتداء من عام ١٩٨٣ وكان الموقف قد هدأ نسبياً بعد اتفاق المصالحة الذي تم في عام ١٩٧٢ ومنح فيه الجنوب حكماً ذاتياً، وفي تلك الفترة ظهر النفط في جنوب السودان، ما عزز دعم الجهات الأجنبية للحركة الانفصالية، وفيها أيضاً ضاعفت إثيوبيا من دعمها للجنوبيين سواء بالسلاح أو عن طريق وضع محطة للإذاعة تحت تصرفهم، كما ألقت إسرائيل بثقل قوى إلى جانب جيش قرنق، فزودته بأسلحة متقدمة ودربت عشرة من طياريه على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب، ووفرت له صوراً عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية، بل إنها أوفدت بعض خبرائها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين، وقد قتل منهم خمسة ضباط في معارك دارت في نهاية عام ١٩٨٨ كان بينهم اثنان من ضباط الموساد، وثبت أن الضباط "الإسرائيليين" اشتركوا في العمليات التي أدت إلى احتلال بعض مدن الجنوب في عام ١٩٩٠ وهذه المدن ثلاث هي: مامبيو واندارا وطمبوه، المرحلة الخامسة: بدأت في أواخر عام ١٩٩٠ واستمرت حتى الآن، وتعد مرحلة قطف الثمرة بعد نضجها، أو البتر بعد الشد، وفيها وصل الدعم الإسرائيلي لجيش تحرير السودان وقائده جون قرنق ذروته، وأصبحت كينيا هي جسر الاتصال بين الطرفين، بدلاً من إثيوبيا، وقد أغرقت خلالها إسرائيل "جيش التحرير" بالأموال والسلاح لتعزيز موقف الحركة التفاوضي مع حكومة الشمال، حتى أصبح نداً عنيداً لها بل وأقوى منها عسكرياً، الأمر الذي أوصل الحركة إلى نقطة كانت مخيرة فيها بين الانفصال أو الذهاب إلى أبعد وفرض شروطها على حكومة الخرطوم، وقد نجحت في تحقيق الخيار الثاني، فمدت نفوذها من جوبا عاصمة الجنوب إلى الخرطوم العاصمة(٥٦).

وأشار موشي فرجي في كتابه إلى أن إسرائيل كانت تدفع مرتبات قادة وضباط جيش "تحرير السودان"، وقدرت مجلة "معرخوت" العسكرية أن مجموع ما قدمته إسرائيل لجيش تحرير الجنوب ٥٠٠ مليون دولار، قامت الولايات المتحدة بتغطية الجانب الأكبر منه، كما أن إسرائيل هي التي أقنعت الجنوبيين بتعطيل تنفيذ مشروع قناة "جونجلي"، الذي تضمن حفر قناة في منطقة أعالي النيل لنقل المياه إلى مجرى جديد بين جونجلي وملكال لتخزين ٥ ملايين متر مكعب من المياه سنوياً، ويفترض أن يساهم المشروع في إنعاش منطقة الشمال والاقتصاد المصري، قالت إسرائيل للجنوبيين: إنهم أولى بتلك المياه التي سينتفع بها غيرهم، ثم إنها ادعت أن ثمة خطة لإرسال ستة ملايين فلاح مصري إلى الجنوب (كما حدث في العراق) لتغيير تركيبته السكانية لمصلحة كفة العرب والمسلمين، إنه بمجرد ظهور

(٥٦) المصدر السابق.

النفط في الجنوب أوفدت إسرائيل في النصف الأول من الثمانينات واحداً من أكبر خبرائها، هو البروفيسور ايلياهو لونفسكى لدراسة احتمالاته، التي قدرها بسبعة مليارات برميل، ونتيجة لذلك شرع الجنوبيون في المطالبة بحصتهم من هذه الثروة، وعارضوا إنشاء مصفاة للنفط في منطقة كوستي بإحدى الولايات الشمالية، وقد وضعت إسرائيل في دعمها لقرنق تحت تصرفه في العام ٢٠٠٣ مجموعة من الضباط ذوي الأصل الإثيوبي الذين هاجروا إليها في الثمانينات (يهود الفلاشا)(٥٧).

ويعزز أحد المتمردين ويدعى منغو أجوك، بعدما هرب من صفوف الجنوبيين، ما أورده فرجي في كتابه حول التدخل الإسرائيلي في الجنوب بقوله: إن الخبراء الإسرائيليين ظلوا يحضرون بانتظام عن طريق كينيا وأوغندا وإثيوبيا إلى جنوب السودان، وكانوا يقدمون المحاضرات والندوات وينظمون الدورات التدريبية داخل أدغال جنوب السودان، وكانت طائرات الشحن الإسرائيلية تقوم بإجلاء الجرحى (الذي كان يعالج بعضهم في إسرائيل) وبعضهم الآخر في دول الطوق السوداني. كذلك كان الإسرائيليون يركزون في تعاملهم مع متمردي جنوب السودان على ترسيخ المذهبية والطائفية(٥٨).

لم تكتف إسرائيل في دعم الجنوبيين طوال السنوات التي سبقت اتفاق الجنوبيين مع حكومة الخرطوم وتقاسم السلطة، بل اتجهت إلى افتعال مشكلة جديدة في ولاية دارفور غرب السودان، وقد أكد ذلك مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية السوداني السابق، (مستشار الرئيس السوداني حالياً)، مشيراً إلى امتلاكه وثائق تؤكد مسؤولية إسرائيل عن إشعال التمرد في دارفور، وأوضح إسماعيل أن إسرائيل دربت العديد من القيادات المتمردة ومنهم الشريف حرير، الذي زار إسرائيل وله ارتباطات معها، وأشار إلى اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلي الذين كانوا يبيعون أسلحة للمتمردين في دارفور(٥٩). وثمة دليل آخر على الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور تمثل بإعلان عبد الواحد نور أحد قادة المجموعات الانفصالية بافتتاح مكتب لمجموعته في إسرائيل، فوجهت إليه الحكومة السودانية انتقادات حادة، إذ قال نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الحاكم، نافع علي نافع: إن فتح مكتب لـ"حركة تحرير السودان ـ فصيل عبد الواحد نور"، المتمردة بدارفور، في إسرائيل "دليل مادي محسوس على أن قضية دارفور تحرك بأيد أجنبية ولوبي يهودي"، وأشار مساعد الرئيس السوداني إلى أن "إقدام نور على فتح مكتب لحركته في إسرائيل يهدف إلى إقامة علاقة مباشرة معها بدلاً من أن يتعامل مع اللوبي الإسرائيلي في أميركا"، وأضاف أن "نور بهذه الخطوة يستفز السودانيين وقبيلة الفور، ويستهدف السودان في عقيدته ووحدته، وكان عبد الواحد نور قد أعلن في تصريح لقناة "الجزيرة" الفضائية أن حركته فتحت مكتب اتصال لها في إسرائيل(٦٠).

إلا أن الزعيم المتمرد حاول إيجاد مبررات لخطوته بزعمه أن في إسرائيل عدداً غير قليل

(٥٧) المصدر السابق.

(٥٨) مصر والحرب السرية الأميركية ـ الإسرائيلية على السودان، موقع الجمل، ٢٠٠٧/٧/٩. http://www.aljaml.com

(٥٩) وزير الخارجية السوداني: إسرائيل وراء التوتر في إقليم دارفور ودربت العديد من القيادات المتمردة، غزة ـ دنيا الوطن ٢٠٠٦/٢/٢٦.

(٦٠) فصيل "دار فوري" يفتح مكتباً في إسرائيل، يو بي أي، ٢٠٠٨/٣/١.

من أبناء دارفور، الذين فروا من القتال الدائر في الإقليم بين القوات الحكومية بمساعدة ميليشيات الجنجويد من جهة وحركات دارفور المسلحة من جهة أخرى، وأوضح أنه لن يتراجع عن افتتاح المكتب، مدعياً أنه لم يزر إسرائيل وليس لديه اتصالات مع الإسرائيليين، ولم يلتق بأي من مسؤوليها، ولم يتلق أي دعم بأي شكل من إسرائيل، بيد أنه قال إنه ليس هناك ما يمنع قيامه بزيارتها تحت أي ظرف وفقاً للمصالح المشتركة(٦١).

لقد شجعت إسرائيل متمردي دارفور على الهجرة إليها. ووفق ما أعلنه وزير الداخلية السوداني، الزبير بشير طه، في ٢٠٠٧/٧/٨، إن ثلاثة آلاف سوداني دخلوا إسرائيل تسللاً عبر الأراضي المصرية، وقال طه، في تصريحات للصحافيين: إن ٤٠ في المئة من اللاجئين السودانيين إلى إسرائيل هم من جنوب البلاد، و٣٥ في المئة من دارفور و٢٥ في المئة من منطقة جبال النوبة. وأشار إلى أن وزارته بدأت بدراسة ظاهرة هجرة السودانيين إلى إسرائيل، وإجراء عمليات مسح لتحديد هوياتهم وأعمالهم وتوزيعاتهم النوعية ودوافع بقائهم في مصر لفترات طويلة قبل العبور منها إلى إسرائيل. وأكد طه أن الحكومة الإسرائيلية تقوم بتسويق مشكلة اللاجئين السودانيين إعلامياً، بغرض مزيد من الإساءة إلى سمعة السودان، وقال إنه متأكد من أن إسرائيل تشجع هذه الظاهرة لخلق "ميلودراما"، وإن شركات تعمل في تجارة الأشخاص ضالعة في صناعة الحروب حتى تجبر قطاعات واسعة من السكان على الهجرة من بلادهم،ليكونوا فريسة رخيصة لمن يستثمرها، وإنه على علم بأن أموالاً تدفع للإساءة إلى سمعة السودان(٦٢).

ووفق معطيات المراحل المختلفة للعلاقات بين الكيان الصهيوني والدول الأفريقية، ونجاح الدبلوماسية الصهيونية في ترجمة الاستراتيجية إزاء أفريقيا بوسائل مختلفة، يبدو أن هذه العلاقات تمر في مرحلة من الاستقرار النسبي. وأن ثوابت تلك العلاقات تتمثل في العلاقة العكسية بين تراجع حدة المقاومة العربية والفلسطينية للمخططات الصهيونية والتقدم في العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول الأفريقية ■

(٦١) رئيس حركة تحرير السودان يؤيد إسرائيل ويعدها بسفارة في الخرطوم، صحيفة الخليج ٢٠٠٨/٣/٣.

(٦٢) النور أحمد النور، الخرطوم تتهم إسرائيل بتشجيع ظاهرة هجرة السودانيين إليها، صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠٨/٧/٩.